

الأهداف الرئيسية لاستراتيجية تنمية الثروة الحيوانية تتمثل في تحسين سلالات قطعان الأبقار والجاموس المحلية، وتمصير السلالات المتخصصة في إنتاج الألبان واللحوم ذات الإنتاجية العالية والمتأقلمة مع الظروف المصرية، مع زيادة الإنتاجية من الألبان واللحوم لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل فجوات الاستيراد وتدعيم ورفع مستوى معيشة صغار المربين والمزارعين.

### أهم التحديات التي تواجه تنمية الثروة الحيوانية

- عدم وجود قاعدة للبيانات عن توزيع الثروة الحيوانية في المحافظات المختلفة، وقلة وجود المراعي الطبيعية مع ارتفاع الأسعار العالمية للأعلاف ومكوناتها.
- تنامي ظاهرة التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة، والذي أدى إلى خلق مناطق جديدة جاذبة للعوائل والنواقل المرضية.
- الحاجة إلى زيادة الوعي لدى صغار المربين بأساليب الرعاية التي تتناسب مع السلالات الجديدة.
- تسارع نمو الطلب على المنتجات الحيوانية نتيجة الزيادة المطردة في عدد السكان.

**في ضوء التحديات التي واجهت تنمية الثروة الحيوانية على نحو ما سبق عرضه، كان تكليف السيسي لوزارة الزراعة بوضع خطة للنهوض بها تم تحديد محاورها في:**

- 1 - إنشاء قاعدة بيانات.
- 2 - تحسين سلالات رؤوس الماشية المحلية.
- 3 - الاهتمام بالصحة والرعاية البيطرية.
- 4 - دعم المشروع القومي للبتلو.
- 5 - تطوير مراكز تجميع الألبان.
- 6 - تنفيذ مجموعة من الإجراءات الداعمة للخطة.

### أولاً: إنشاء قاعدة بيانات:

**في سبيل إعداد قاعدة بيانات مدققة تم التوجيه بإجراء حصر شامل للثروة الحيوانية في كل أنحاء الجمهورية؛ استهدفت :**

- 1 - التخطيط لتحديد الاحتياجات من اللحوم وإدارة ملف الاستيراد من خلال تحديد أعداد العجول الذكور وحساب الناتج المحلي منها وتحديد الكميات المسموح باستيرادها بما يحقق التوازن المطلوب.
- 2 - التخطيط لتحديد كميات الألبان المنتجة من خلال تحديد أعداد الإناث وأعمارها وسلالاتها وأماكن تركزها لربطها بسلاسل القيمة ومراكز تجميع الألبان.
- 3 - رسم خريطة توزيع الثروة الحيوانية بهدف تحديد أماكن تركز السلالات المحلية والمستوردة وتحديد احتياجاتها.
- 4 - رسم خريطة الاحتياجات من الرعاية البيطرية ومن الأمصال واللقاحات بما يسهم في توزيعها على أماكن تركز الثروة الحيوانية وبما يساعد في تخطيط توزيع الأمصال واللقاحات اللازمة للتحصين قبل المواعيد بوقت مناسب.
- 5 - تحديد احتياجات صغار المربين الأولي بالرعاية في القرى وتوابعها من الخدمات التمويلية و التأمينية وأساليب التربية والرعاية بهدف مساعدتهم على زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى دخولهم استهدافاً لحياة كريمة لهم.

### ثانياً: تحسين السلالات :

#### من خلال مدخلين:

المدخل الأول :تحسين السلالات المحلية من خلال وضع خطة استهدفت رفع مستوى إنتاجية الرؤوس المحلية من اللحوم والألبان، حيث تم الآتي:

رفع كفاءة بعض الوحدات البيطرية وتدعيمها بالأجهزة اللازمة.

تطوير مراكز التلقيح الاصطناعي التابعة للوزارة وتوفير احتياجاتها من الأجهزة (عدد 4مراكز في العباسية -العامرية -سخا -بنى سويف.

تجهيز أكثر من 630نقطة تلقيح اصطناعي جديدة بالقرى؛ بهدف الوصول إلى صغار المربين.

تدريب وإعداد ملقحين اصطناعيين وإكسابهم الخبرات اللازمة لنشر الوعي والإسراع في تنفيذ الخطة.

تدريب صغار المربين على برامج التغذية والرعاية للقطعان بما يتناسب مع نوعية السلالات والغرض من التربية.

واستكمل القصير: بلغ عدد الحالات التي تم تنفيذ هذا البرنامج عليها نحو 2.6 مليون جرعة أعطت نتائج إيجابية لأكثر من مليون رأس خلال الفترة من 2020 حتى الآن، مشيرًا إلى أن نتائج المتابعة من جانب المختصين بالوزارة أكدت أنه قد حدث بالفعل تغير في صفات الولادات من السلالات المحلية، وزيادة في معدل تحويل تسمين الذكور المولودة من 1 - 0,8 كجم (لتصل إلى 1,2 كجم /يوم، وزيادة في كميات الألبان من 7 - 5 كجم لبن /يوم؛ لتصل إلى 10 كجم لبن /يوم.

### المدخل الثاني :وهو استيراد سلالات عالية الإنتاجية، فقد تم الآتي:

- تشجيع صغار المزارعين على إحلال سلالات الأبقار عالية الإنتاجية من الألبان واللحوم محل السلالات المحلية من خلال توفير سلالات محسنة بإجراءات تمويلية ميسرة؛ حيث صدّق الرئيس السيسي على مبلغ 10 مليارات جنيه كقروض ميسرة لدعم محاور تنمية الثروة الحيوانية وتحسين مستوى معيشة هؤلاء المربين وزيادة دخولهم حيث تم التنسيق مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وجهات التمويل ومنظمات المجتمع المدني وكبرى شركات استيراد رؤوس الماشية ذات الإنتاجية العالية والاتفاق على أسس ومعايير ومواصفات السلالات التي يتم استيرادها لتحقيق هذا الهدف.

- توقيع عدة بروتوكولات مع الجهات ذات الصلة؛ للقيام بتوفير الرؤوس ذات المواصفات المطلوبة، مثل مؤسسة مصر الخير -وزارة الأوقاف -وزارة التضامن، وأيضاً بعض مستثمري القطاع الخاص لتدعيم شراكة القطاع الخاص في هذا المحور، ومتابعة منظومة المحاجر البيطرية والرقابة عليها؛ خصوصاً المحاجر الحدودية للحفاظ على الصحة الحيوانية ومنع انتقال أي أمراض عابرة للحدود (عدد المحاجر الحدودية 28محجرًا تم تجهيزها بمعامل الصحة الحيوانية).

- الترخيص باستيراد الرؤوس ذات الإنتاجية العالية (عجلات عشار وتحت العشار (سواء للمزارع النظامية أو لتوزيعها على صغار المربين؛ لإحلالها محل الرؤوس المحلية.

- التنسيق مع الجهاز المصرفي لوضع آليات وضوابط تمويل صغار المربين بأسلوب ميسر وأسعار فائدة منخفضة تصل إلى 5% وفترات سداد تصل إلى 5 سنوات تتناسب مع الإيرادات من الرؤوس (لحوم وألبان).

- يتم التنسيق لتوفير قصبات محسنة من ذات نوعية الرؤوس المستوردة؛ لضمان عدم تدهور الإنتاجية في السنوات التالية أو التوسع في تدعيم مراكز التلقيح الاصطناعي بطلائق مستوردة من نفس السلالات؛ حفاظاً على استمرار الرؤوس ذات معدلات الإنتاجية العالية.

- تم بالفعل تسليم أعداد من الرؤوس المستوردة إلى صغار المربين من خلال منظمات المجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات ذات الصلة.

وبلغ عدد الرؤوس المستوردة منذ تكليف الرئيس في أوائل 2020 وحتى الآن نحو 35 ألف رأس.

### ثالثاً: الاهتمام بالصحة والرعاية البيطرية:

وزارة الزراعة ومن خلال هيئاتها ومعاهدها البحثية المتخصصة تقدم العديد من الإجراءات الداعمة لتنمية الثروة الحيوانية وحمايتها؛ أهمها:

- الرصد والمتابعة للحالة الصحية للثروة الحيوانية في مصر.

- مراقبة الحدود والموانئ؛ لمنع تسرب عترات جديدة.

- محاصرة البؤر المرضية التي يتم اكتشافها قبل انتشارها.

- التشخيص السريع والمبكر للأمراض المعدية والوبائية والعابرة للحدود بأحدث التقنيات بالمعامل المعتمدة دولياً.

- الرقابة على خامات وإضافات الأعلاف المستوردة والمنتجة محلياً وكذلك وضع مواصفاتها القياسية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

- الرقابة على المستحضرات البيطرية واللقاحات المنتجة محلياً أو المستوردة.

- تطبيق نظم الجودة والأمان الحيوي بالمعامل وفي سلاسل الإنتاج.

#### رابعاً: المشروع القومي للبتلو:

يهدف إلى زيادة الإنتاجية من اللحوم الحمراء وتوفير فرص عمل للسيدات والشباب بالقرى وزيادة دخل صغار المربين؛ بما يحقق حياة كريمة لهم، بالإضافة إلى تقليل الاستيراد من الخارج .

وبلغ إجمالي التمويل الذي تم منحه في إطار هذا المشروع لصغار المربين والمزارعين نحو 7مليار جنيه، استفاد منها أكثر من 41 ألف مربي صغير بعدد رؤوس بلغ أكثر من 461 ألف رأس في كل محافظات الجمهورية؛ استهدافاً للتنمية الاحتوائية.

#### خامساً: تطوير مراكز تجميع الألبان:

بالنسبة إلى مشروع تطوير مراكز تجميع الألبان والذي استهدف توفير غذاء صحي وآمن للمواطنين؛ فقد سبق العرض على الرئيس موقف هذه المراكز بوضعها السابق وبناء عليه بدأ الفوري في تطوير هذه المراكز؛ **من خلال:**

- حصر مراكز تجميع الألبان على مستوى الجمهورية والتي بلغت 826 مركزاً وتحديد احتياجاتها.
- التوجيه بتطوير هذه المراكز وترخيصها لإنتاج ألبان ذات جودة عالية.
- توفير التمويل اللازم للتطوير بفائدة وشروط ميسرة.
- إنشاء مراكز جديدة في المحافظات التي لا تتوافر بها مراكز.
- تحمل الدولة تكلفة شهادة الاعتماد الدولية (HACCP).
- التنسيق مع وزارة الإنتاج الحربي لتصنيع المعدات والأجهزة اللازمة محلياً.
- الانتهاء من تطوير عدد 212 مركزاً حتى تاريخه، و جار إنشاء وتجهيز عدد 46 مركزاً ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة بالمرحلة الأولى بقرى الريف المصري التي لا يتوافر بها مراكز تجميع ألبان.

#### سادساً: تنفيذ مجموعة من الإجراءات الداعمة للخطة:

وتمثلت الإجراءات الداعمة التي تقدم للمربين في:

- 1- تقديم الدعم الفني وإصدار التراخيص اللازمة لتشغيل مزارع الثروة الحيوانية؛ حيث بلغ عدد الرخص نحو 60 ألف رخصة للمزارع النظامية، وعدد 3 آلاف رخصة لصغار المربين ونحو 850 رخصة للمزارع في الظهير الصحراوي..
- 2- تم تنفيذ القوافل البيطرية العلاجية المجانية لأكثر من 550 قافلة في 530 قرية، حيث تم فحص وعلاج أكثر من 450 ألف رأس خلال عامي 2021- 2022 من خلال المختصين بالهيئة العامة للخدمات البيطرية ومعهد بحوث التناسليات التابع لمركز البحوث الزراعية والجامعات المصرية .
- 3- تنفيذ القوافل المتخصصة في التناسليات الحيوانية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني؛ حيث تم فحص وعلاج تناسلي لعدد نحو 80 ألف رأس استهدفت حوالى 36 ألف مستفيد خلال عامي 2021- 2022.
- 4- توفير الأمصال واللقاحات لحماية رؤوس الثروة الحيوانية من الأمراض المختلفة، حيث بلغ عدد التحصينات في العام الماضي أكثر من 22 مليون جرعة، وفي النصف الأول من العام الحالي بلغ أكثر من 10 ملايين جرعة ضد الأمراض السيادية (الحمى القلاعية، حمى الوادي المتصدع، جذري الماشية والأغنام وغيرها).
- 5- تم نشر الوعي بأهمية التأمين على رؤوس الماشية؛ لضمان استدامة المشروع والحفاظ على ثروة صغار المربين؛ حيث بلغ عدد الرؤوس المؤمن عليها خلال عام 2022 نحو 1.5 مليون رأس، مع التوجيه بصرف التعويضات المناسبة للحالات اللازمة؛ حيث بلغ المنصرف نحو 55 مليون جنيه (خلال السنوات الثلاث الأخيرة).